

الآليات المؤسسية لتحفيز الاقتصاد الرقمي في الجزائر

Institutional Mechanisms to Stimulate the Digital Economy in Algeria

وناس نبيل*، مخبر الدراسات القانونية المغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باجي مختار

- عناية -

nabil.ouanas@univ-annaba.dz

تاريخ إرسال المقال: 2023/09/07 تاريخ قبول المقال: 2023/11/26 تاريخ نشر المقال: 2023/11/30

المخلص:

حاولنا في هذه الدراسة تسليط الضوء على الدور البارز الذي يؤديه الاقتصاد الرقمي في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة ومدى مواكبة الجزائر للتطورات التكنولوجية الحاصلة خاصة في المجال الاقتصادي وانخراطها في تعميم سياسة الرقمنة وذلك ما شهدته السنوات الأخيرة عبر تكريس الدولة الجزائرية لنظام الإدارة الإلكترونية كخطوة أولية ومن ثم ولوج عالم الرقمنة كخطوة موائية خاصة فيما يتعلق برقمنة الاقتصاد الوطني وهو ما نجد أن المشرع الجزائري سعى إليه عبر مختلف القوانين التي أصدرها في هذا الشأن والتي تجسدت في آليات مؤسسية نجد منها ما هو تقليدي تم تحيينه ويتمثل هنا في آليات إدارية وأخرى خدمتية اقتصادية وكذلك نجد منها ما هو جديد تم استحداثه يتمثل في سلطات ضبط تتولى رقابة وتنظيم قطاعي الاتصالات الإلكترونية وكذا حماية المعطيات والمعلومات الشخصية الخاصة بالأفراد وما كل ذلك إلا لإرساء معالم ومن ثم تحفيز هذا التحول الاقتصادي الرقمي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الآليات المؤسسية، الاقتصاد الرقمي، تحفيز، الرقمنة.

Abstract:

In This Study we Tried to Highlights on the Prominent role which he performing by the Digital Economy in Achieving comprehensive and Sustainable Economic Development And the extent to which Algeria keeps pace with Technological Developments taking place, especially in the Economic Field Its involvement in spreading the Digitization Policy has been witnessed in recent years through the Algerian state's dedication to the Electronic Management system As an initial step, and then entering the world of Digitization as a subsequent step, Especially with regard to the Digitization of the National Economy, which is what we find that the Algerian Legislator sought it Through the various laws he issued in this regard, which were embodied in Institutional Mechanisms We find some of them that are traditional and have been modernized and are represented here in administrative mechanisms and other economic services We also find that there are new ones that have been developed, namely control authorities responsible for monitoring and regulating the electronic communications sectors, as well as protecting personal data and information about individuals, All of this is only to establish milestones and then stimulate this Economic and Digital transformation in Algeria.

Key words: Institutional Mechanisms, Digital Economy, Stimulate, Digitization.

المقدمة:

نتيجة للتطورات العلمية المتسارعة التي يشهدها عالمنا اليوم خاصة مع ظهور تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والتي تعرف بدورها انتشارا واسع في وغير مسبوق عبر استخدامها في كافة المجالات أدى ذلك الى تحقيق التطور والازدهار في حياة الانسان اليومية، وباستخدام هذه التكنولوجيا العالية في المجال الاقتصادي برز ما يعرف بالاقتصاد الرقمي الذي اصبح أحد أهم الموارد الاقتصادية بالعالم والذي ساهم في تغيير المفاهيم الاقتصادية التقليدية وحقق للدول التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة ، كما أن الاقتصاد الرقمي اليوم لم يعد بمثابة المورد الاقتصادي الأهم فقط بل هو يزداد أهمية يوم بعد يوم ذلك لكونه يعتمد على المعرفة الإنسانية بالإضافة الى التكنولوجيا المعلوماتية وهو ما أدى بالبعض الى إيجاد تسمية جديدة اكثر دقة وشمولا لهذا الاقتصاد الجديد تمثلت في اسم "اقتصاد المعرفة".

كما تعتبر الجزائر من الدول التي تسعى جاهدة نحو ولوج عالم الاقتصاد الرقمي وذلك ما يفسر توجهها نحو اعتماد نظام الإدارة الإلكترونية كخطوة أولى ومن ثم توسيع هذا النظام وتطويره نحو الرقمنة الشاملة والتي تعتبرها الدولة الجزائرية قضية أمن قومي وخدمة لمصالح المواطن الجزائري وهو ما دفع بالدولة نحو تعميم الرقمنة على كافة اجهزتها ومؤسساتها أملا منها في مواكبة التطورات الحاصلة بوتيرة متسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية تحقيق الشفافية والقضاء على البيروقراطية والتفتح على الاستثمارات الأجنبية، بل وإبعاد الإدارة الكلاسيكية عن القطاع الاقتصادي قدر المستطاع.

يجد الموضوع محل الدراسة أهميته من خلال تكريس توجه الدولة الجزائرية نحو الرقمنة الشاملة بصفة عامة والتوجه نحو الاقتصاد الرقمي بصفة خاصة والذي جسده القرارات والقوانين التي تصدر عن المشرع والتي مست كافة المجالات والقطاعات وذلك كأسلوب لتحقيق التنمية المستدامة وإحلال الشفافية بأكثر فعالية ومردودية ممكنة.

كما تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مساعي الدولة إلى ولوج عالم الاقتصاد الرقمي وذلك من خلال إبراز دور الآليات المؤسسية التي جاء بها المشرع الجزائري في سبيل تحقيق مساعيه لتحقيق الرقمنة الشاملة.

وعليه انطلاقا مما تقدم يمكننا طرح الإشكالية الآتية: ماهي الآليات المؤسسية التي من شأنها

تحفيز الاقتصاد الرقمي في الجزائر؟

اعتمدنا في هذه الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وذلك عبر جمع مختلف المعلومات عن هذا الموضوع بغية تفسيرها وتحليلها وتسليط الضوء على دلالتها عبر التطرق إلى مختلف الآليات التي من شأنها تحفيز الاقتصاد الرقمي في الجزائر فمن هذه الآليات ما كان موجودا من قبل فحينه المشرع ومنها ما لم يكن له وجود فستحدثه.

وللإجابة عن هذه الإشكالية قسمنا هذه الدراسة إلى مبحثين (المبحث الأول) بعنوان الآليات المؤسسية التقليدية لتحفيز الاقتصاد الرقمي في الجزائر، أما (المبحث الثاني) فجاء بعنوان الآليات المؤسسية المستحدثة "سلطات الضبط في مجال الاقتصاد الرقمي".

المبحث الأول: الآليات المؤسسية التقليدية لتحفيز الاقتصاد الرقمي في الجزائر

تنقسم الآليات المؤسسية التقليدية لتحفيز الاقتصاد الرقمي إلى آليات مؤسسية على المستوى الإداري تتمثل في الوزارات المتخصصة في هذا القطاع، وكذلك آليات على المستوى الخدماتي الاقتصادي تتوزع وتنشط عبر كافة نواحي التراب الوطني ونتناولها فيما يلي

المطلب الأول: الآليات المؤسسية على المستوى الإداري

تتمثل الآليات المؤسسية على المستوى الوزاري المسؤولة عن إرساء وتحفيز الاقتصاد الرقمي هي كل من وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية (الفرع الأول)، ووزارة الرقمنة والاحصائيات (الفرع الثاني)، ووزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة (الفرع الثالث).

الفرع الأول: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية

أولاً: التعريف بوزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية

وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية هي وزارة تتولى مسؤولية تطوير السياسة العامة للخدمات البريدية والمالية وتقترح الإجراءات اللازمة لتطويرها وتحديثها ورقمنتها لا سيما من خلال تعميم نظم المعلومات فضلا عن ممارسة الوصاية على بريد الجزائر.

ثانياً: دور وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية في تحفيز الاقتصاد الرقمي

تم في يونيو 2020 التوقيع على اتفاقية بين وزارتي البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والمؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة هدفها المساهمة في تشجيع أفكار ومشاريع الشباب في مجال البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، لا سيما فيما يخص مشاريع تطوير شبكة الاتصالات عبر الوطن كما يتم العمل بالتعاون بين كلتا الوزارتين من أجل جعل الاستثمارات مربحة في مجال البنية التحتية وتجسيد الاقتصاد الرقمي وجعله محركاً حقيقياً للنمو الاقتصادي لكي تتمكن المؤسسات الناشئة من إيجاد حلول في المجال الرقمي والمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني وتبويب الصادرات خارج قطاع المحروقات¹.

أما في مجال المقاولاتية وفي سياق تنفيذ بنود الاتفاقية المبرمة مع قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية دعت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في بيان لها المقاولين الشباب الناشطين في مجال البريد والمواصلات السلكية لولوج البوابة الإلكترونية "صفقتك" قصد الاطلاع على الصفقات العمومية المتعلقة بإنجاز مشاريع القطاع وفرصة الحصول على إحداها².

الفرع الثاني: وزارة الرقمنة والاحصائيات**أولاً: التعريف بوزارة الرقمنة والاحصائيات**

تعتبر وزارة الرقمنة والاحصائيات من الوزارات المستحدثة ضمن مؤسسات الدولة الجزائرية حيث تم إنشاء هذه الوزارة أواخر سنة 2020، حيث تم تحديد صلاحيات وزير الرقمنة والاحصائيات بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-363³، بالإضافة إلى تحديد تنظيم الإدارة المركزية لهذه الوزارة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-364⁴.

ثانياً: دور وزارة الرقمنة والاحصائيات في تحفيز الاقتصاد الرقمي

تسعى وزارة الرقمنة والاحصائيات في المجال الاقتصادي الى تجسيد سياسة الدولة الجزائرية الساعية الى دعم وتعزيز تعميم المصادقة والدفع الإلكترونيين، وكذا وضع نظام بيئي الملائم لترقية الاقتصاد الرقمي في الجزائر⁵.

استمعت الحكومة إلى عرض مشترك قدمه كل من وزير المالية ووزيرة الرقمنة والاحصائيات في سياق اجتماع لها بتاريخ 06 جويلية 2023 حول مدى تقدم مشروع رقمنة قطاع المالية لاسيما مصالح الضرائب والجمارك والأملاك الوطنية، و بهذا الشأن تم استحداث آلية للمتابعة الدائمة من أجل تجسيد المرحلة الأولى في الاجال المحددة لاسيما إطلاق منصات رقمية مختلفة من شأنها إضفاء تسهيلات اكبر لإيداع واستلام الوثائق الرقمية والدفع الإلكتروني لمختلف الرسوم من خلال توفير الخدمات العمومية عبر الإنترنت للمواطنين والمهنيين⁶.

كما تم تنصيب لجنة مختلطة متعددة القطاعات ستعكف على اعداد مشروع القانون الخاص بالرقمنة بتاريخ 2023/07/16، تتكفل هذه اللجنة بإعداد مشروع القانون الذي سيشكل مرجعا قانونيا يسمح بتأطير وضبط وتنظيم قطاع الرقمنة بالجزائر، من اجل إنجاح التحول الرقمي طبقا للالتزام رقم 25 رئيس الجمهورية المتعلق بتحقيق تحول رقمي وتحسين الاتصال وتعميم استعمال تكنولوجيايات الإعلام والاتصال سيما في تحسين تسيير القطاع الاقتصادي⁷.

بالإضافة الى ذلك وقع رئيس الجمهورية مرسوما رئاسيا بتاريخ 2023/09/06 ينص فيه على تعيين وزيرة الرقمنة والاحصائيات "مريم بن مولود" محافظة سامية للرقمنة برتبة وزير.

الفرع الثالث: وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة**أولاً: التعريف بوزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة:**

تعتبر وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة من الوزارات الحديثة وذلك جاء تماشيا وتطلعات الدولة خاصة فيما يتعلق بتحويل الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد رقمي خلاق للثروة حيث تم إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة مطلع سنة 2020 وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-54⁸، وكذا المرسوم التنفيذي رقم 20-55⁹، إلا أنه مع نهاية سنة 2020 تم فصل قطاع اقتصاد المعرفة

والمؤسسات الناشئة عن هذه الوزارة وتحويل هذين القطاعين إلى وزارة منتدبة لدى الوزير الأول وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-306¹⁰ وكذا المرسوم التنفيذي رقم 20-307¹¹.

وبموجب التعديل الحكومي الذي أجراه رئيس الجمهورية بتاريخ 2022/09/08 تم ترقية الوزارة المنتدبة لاقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة إلى وزارة وألحقت بها حقبة المؤسسات المصغرة، وبذلك تم إعادة دمج كل من وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة وكذا الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة بموجب التعديل الحكومي السابق الذكر¹².

ثانيا: دور وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة في تحفيز الاقتصاد الرقمي في الجزائر

أقرت الدولة الجزائرية عدت إجراءات لدعم التوجه نحو اقتصاد المعرفة وإنشاء الشركات الناشئة مثل إنشاء صندوق استثمار مخصص لتمويل ودعم المؤسسات الناشئة، وإنشاء المجلس الأعلى للابتكار وكذا استحداث وزارة تعنى باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة مما يعكس التوجه الحثيث نحو تعميم استخدام التقنيات الحديثة وتعزيز ثقافة الرقمنة¹³.

تعمل وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة منذ سنة 2022 على مشروع قانون يتعلق باقتصاد المعرفة حيث سيحدد هذا القانون بكل دقة الاستراتيجية الوطنية لدعم اقتصاد المعرفة على مدى 15 سنوات المقبلة، وتم تكليف إعداد مشروع هذا القانون الى سبعة أفواج عمل مكلفة بصياغة المواد القانونية الخاصة بكل محور من المحاور السبع التي يركز عليها القانون وهي تمويل الابتكار ودعم البحث والتطوير والملكية الفكرية والحوكمة والمنظومتين التعليمية والتكوينية والاقتصاد الرقمي ونقل التكنولوجيا، وتتكون أفواج العمل المكلفة بهذا المشروع من خبراء مختصين في مختلف المجالات المتعلقة باقتصاد المعرفة، كما أن انجاز مشروع هذا القانون يعتبر تجسيدا لتوصيات الجلسات الوطنية لاقتصاد المعرفة التي تم تنظيمها سنة 2021 بمشاركة أزيد من 1400 خبير جزائري ثلثهم من الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج¹⁴.

المطلب الثاني: الآليات المؤسسية على المستوى الخدماتي

تتمثل الآليات المؤسسية لتحفيز الاقتصاد الرقمي على المستوى الخدماتي في كل من مؤسسة بريد الجزائر (الفرع الأول)، ومؤسسة اتصالات الجزائر (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مؤسسة بريد الجزائر

أولا: التعريف بمؤسسة بريد الجزائر

بريد الجزائر مؤسسة عمومية وطنية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تحكمها القوانين والتنظيمات السارية¹⁵، لاسيما القانون 18-04¹⁶ وكذا المرسوم التنفيذي رقم 02-43¹⁷ وتمنح لمؤسسة بريد الجزائر بموجب أحكام القانون 18-04 السالف الذكر النشاطات الخاضعة لنظام الحصرية.

ثانيا: دور مؤسسة بريد الجزائر في تحفيز الاقتصاد الرقمي**أ- فيما يتعلق بالبنية التحتية للرقمنة**

أدت رقمنة الخدمات البريدية إلى ادخال أكثر من 1900 صراف آلي حيز الخدمة وكذلك انضمام بريد الجزائر إلى تجمع النقد الآلي وتحقيق تبادل للمعاملات بين البطاقة البنكية/ الذهبية، جميعها عوامل ساهمت في تحسين الخدمات البريدية وجاهزيتها على مدار 24/24 سا.

كما يتزايد في السنوات الأخيرة عدد أجهزة الصراف الآلي وأجهزة قراءة بطاقات CIB/TPE وذلك بفضل الجهود المبذولة من قبل مؤسسة بريد الجزائر لاستحداث وإثراء هذه الخدمات المالية وبالتالي ضمان جودة أفضل للخدمات، بالإضافة إلى أنه في سنة 2022 بلغ عدد أجهزة الصرف الآلي في الخدمة 1920 جهازا مقارنة بسنة 2021 التي كانت لا تتجاوز 1409 جهازا أي أكثر من 500 جهاز صراف آلي وضع حيز الخدمة في عام 2022¹⁸.

ب- فيما يتعلق بالخدمات المالية البريدية

تتم المعاملات على حسابات CCP عبر عدة وسائل حيث بلغ عدد المعاملات بين دفع وسحب على حسابات CCP خلال سنة 2022 أكثر من 302,34 مليون معاملة، أين بلغ عدد المعاملات التي تتم عبر الصراف الآلي 114972914 معاملة، أما عدد معاملات الدفع عبر شبكة الإنترنت فبلغ 7798558 معاملة، أما عدد معاملات BaridiMob/Web فبلغت 26221904 معاملة أي أن المعاملات التي تتم بصفة رقمية عبر شبكة الإنترنت تمثل أكثر من 49% من إجمالي عمليات الدفع¹⁹.

بالإضافة إلى تقديم مصالح بريد الجزائر العديد من الخدمات الرقمية عبر منصة البريد الجزائري حيث تشهد هذه الخدمات انتشارا واسعا، ومن أهم هذه الخدمات نذكر منها: طلب بطاقة EDAHABIA عبر الإنترنت، التحويل من حساب إلى حساب آخر استشارة CCP عبر الإنترنت، طلب كشف حساب CCP عبر الإنترنت، خدمة التنبيه بالرسائل القصيرة إشعارات الرسائل القصيرة الخاصة بالمعاملات المالية طلب فتح حساب CCP عبر الإنترنت استشارة CNEP عبر الإنترنت.

الفرع الثاني: مؤسسة اتصالات الجزائر**أولا: التعريف بمؤسسة اتصالات الجزائر**

تعتبر مؤسسة اتصالات الجزائر مؤسسة رائدة في سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية بالجزائر وهي شركة ذات أسهم برأسمال عمومي، تنشط في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية والهاتف الثابت والإنترنت تأسست وفق القانون 2000-03²⁰، فضلا عن قرارات المجلس الوطني لمساهمات الدولة (CNPE) بتاريخ 01 مارس 2001 الذي نص على إنشاء مؤسسة عمومية اقتصادية أطلق عليها إسم "اتصالات الجزائر" برأسمال اجتماعي قدره 115.000.000.000,00 دج ومقيدة في المركز الوطني للسجل التجاري يوم 11 ماي 2002 تحت رقم 0018083 B 02²¹.

ثانيا: دور مؤسسة اتصالات الجزائر في تحفيز الاقتصاد الرقمي**أ- بالنسبة لشبكات الهاتف**

بالنسبة لتطور عدد الاشتراكات لشبكة الهاتف النقال ففي نهاية السنة الماضية سجل إجمالي عدد المشتركين في شبكة الهاتف النقال حوالي 49,02% أي بزيادة قدرها 4,4% مقارنة بسنة 2021، كما سجلت مصالح اتصالات الجزائر في سنة 2022 نسبة 91% من مجموع اشتراكات الهاتف النقال عبارة اشتراكات الجيل الثالث والرابع بزيادة قدرها 7.13% مقارنة بسنة 2021.²²

ب- بالنسبة للتغطية بشبكة الإنترنت

خلال سنة 2022 ارتفع عدد الاشتراكات في شبكة الإنترنت الثابت في الجزائر بمقدار 530474 اشتراكا مقارنة بسنة 2021 أي بنسبة 12.70% وفي نهاية السنة الماضية وصل عدد الاشتراكات التي تزيد سرعة تدفق الانترنت فيها عن 10 ميغابايت في الثانية إلى نحو 99.78% من إجمالي الاشتراكات وذلك وفقا للسياسة القطاعية التي تهدف إلى توفير سرعة عالية تتماشى مع تطلعات المواطن الجزائري مع العلم بأن جميع الاشتراكات تصل سرعتها إلى 10 ميغابايت في الثانية ما عدا بعض الاشتراكات المهنية وذلك لأسباب تقنية.²³

المبحث الثاني: الآليات المؤسسية المستحدثة "سلطات الضبط في مجال الاقتصاد الرقمي"

أدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع الاقتصادي الى انتقال هذا الأخير من شكله التقليدي المتعارف عليه الى شكل جديد كان نتاج للتطورات التكنولوجية المتواصلة وهو ما يعرف بالاقتصاد الرقمي حيث سعت الجزائر بدورها الى اعتماد وارساء هذا الشكل الجديد عبر وضع اليات مؤسسية كانت من بينها سلطات ضبط تنظم بعض جوانب الاقتصاد الرقمي.

المطلب الأول: سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية

نتعرض في هذا المطلب الى التعريف بسلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية (الفرع الأول) ومن ثم نتطرق الى مهام سلطة ضبط قطاع البريد والاتصالات الإلكترونية في المجال الاقتصادي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: التعريف بسلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية

كانت وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ذات الاحتكار الوحيد لاستغلال الشبكات السلكية واللاسلكية وفقا لمقتضى الأمر رقم 75-89²⁴ ومنذ سنة 1999 أطلق رئيس الجمهورية إصلاحات كبيرة على الصعيد الوطني وقرر تحرير وتطوير قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية²⁵، عبر اصدار القانون رقم 03-2000²⁶، الذي ألغى بالقانون رقم 18-04²⁷ والذي تضمن تسمية سلطة ضبط قطاع البريد والاتصالات الإلكترونية في المادة 11 منه (ARPCE) وهي هيئة مستقلة للبريد والاتصالات الإلكترونية

تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي تم إنشاءها لضبط سوق كل من البريد والاتصالات الإلكترونية معا.

ومن أجل القيام بمهامها تتكون سلطة ضبط قطاع البريد والاتصالات الإلكترونية من مجلس يتكون من سبعة (07) أعضاء من بينهم الرئيس يعينهم رئيس الجمهورية بناء على اقتراح من الوزير الأول، ومدير عام لهذه السلطة معين من قبل رئيس الجمهورية²⁸.

الفرع الثاني: مهام سلطة ضبط قطاع البريد والاتصالات الإلكترونية في المجال الاقتصادي

بموجب المادة 13 من القانون رقم 04-18 تتحور مهام سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية في ما يلي:

1. السهر على وجود منافسة فعلية ومشروعة وغير تمييزية في سوقي البريد والاتصالات الإلكترونية.
2. الموافقة على عروض المراجع للتوصيل البيني.
3. العمل على تخصيص الذبذبات لمعاملتي شبكة الاتصالات الإلكترونية المفتوحة للجمهور في الحزم التي تمنحها لها الوكالة الوطنية للذبذبات ومراقبة استخدامها.
4. منح التراخيص العامة لإنشاء و/أو استغلال شبكات الاتصالات الإلكترونية وتوفير خدمات الاتصالات الإلكترونية وتراخيص الشبكات الخاصة وكذا تراخيص تقديم خدمات وأداءات البريد.
5. السهر على توفير تقاسم منشآت الاتصالات الإلكترونية في ظل احترام حق الملكية.
6. إعداد مخطط وطني للترقيم ودراسة طلبات الارقام ومنحها للمتعاملين.
7. المصادقة على تجهيزات البريد والاتصالات الإلكترونية طبقا للمواصفات والمعايير المحددة عن طريق التنظيم.
8. الحصول من المتعاملين على جميع المعلومات والاحصائيات الضرورية للقيام بالمهام المخولة لها.
9. السهر على حماية حقوق المشتركين في خدمات الاتصالات الإلكترونية ومرتقي البريد.
10. نشر معلومات مفيدة لحماية حقوق المشتركين، وكذا القيام بحملات تنظيم تحسيسية وتوعوية لفائدة هؤلاء.

وبموجب أحكام المادة 30 القانون رقم 04-15²⁹ تم تكليف سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية بمهمة السلطة الاقتصادية للتصديق الإلكتروني بحيث تكلف في هذا الشأن بمتابعة ومراقبة مؤدي الخدمات الذين يقدمون خدمات التوقيع والتصديق الإلكترونيين للجمهور.

المطلب الثاني: السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي

نتعرض فيما يلي الى تعريف وتنظيم السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي (الفرع الأول) ومن ثم نتطرق الى مهامها (الفرع الثاني).

الفرع الاول: تعريف وتنظيم السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي**أولاً: التعريف بالسلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي**

تعتبر السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية والإدارية يقع مقرها بولاية الجزائر بلدية حيدرة، تسهر هذه السلطة على احترام الكرامة الافراد والحق في خصوصية معلوماتهم الخاصة خلال عملية معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي والتي يقصد بها مجموع البيانات الأساسية مثل رقم التعريف الوطني، تاريخ الميلاد والمعطيات الجينية، والمعطيات البيومترية وغيرها.

دخل القانون رقم 18-07³⁰ حيز التنفيذ ابتداء من يوم 2023/08/10، حسب ما صرحت به السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، وعليه دعت السلطة الوطنية كافة المعنيين بالشروع في القيام بالإجراءات اللازمة من أجل مطابقة معالجاتهم وفقا لأحكام القانون رقم 18-07³¹.

ثانياً: تنظيم السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي

تتشكل السلطة الوطنية من 16 عضو من بينهم رئيسها، تم تعيينهم بموجب المرسوم الرئاسي رقم 22-187³²، حيث تم تنصيب أعضاء السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي رسميا في 2022/08/11 بمقر المحكمة العليا لعهد مدتها 05 سنوات.

اما فيما يتعلق بتنظيم الهيكل للسلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي فتتشكل من الرئيس والاعضاء، كما تشرف الأمانة العامة للسلطة على 03 مديريات تابعة لها وهي مديرية الشؤون القانونية والمطابقة، مديرية الاتصال والأنظمة المعلوماتية، مديرية الإدارة العامة وذلك طبقا لأحكام المرسوم الرئاسي رقم 23-73³³.

الفرع الثاني: مهام السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي

طبقا لأحكام القانون رقم 18-07³⁴ تضطلع السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي بمجموعة من المهام نجملها في النقاط الآتية:

1. اصدار التراخيص وفقا للأشكال القانونية بنقل المعطيات ذات الطابع الشخصي في الداخل أو الخارج وتلقي التصريحات المرتبطة بمعالجتها بالإضافة الى نشر هذه التراخيص والآراء المدلى بها في السجل الوطني³⁵.

2. تقديم الاستشارات للأشخاص والكيانات الذين يلجؤون الى معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي أو الذين يجرون دراسات أو تجارب من طبيعتها ان تؤدي الى مثل تلك المعالجة.

3. تقديم الاحتجاجات والتظلمات والشكاوى المرتبطة بمعالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي واعلام أصحابها بنتيجتها.

4. اعلام الأشخاص ومسؤولي المعالجة بحقوقهم والتزاماتهم.

5. الامر بإجراء التعديلات الضرورية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي محل المعالجة أو الامر بغلقها أو سحبها أو اتلافها.
6. تقديم كافة المقترحات التي من شأنها أن تبسط أو تحسن الاطار التشريعي أو التنظيمي المتعلقين بمعالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.
7. العمل على تطوير الشراكات والتعاون مع السلطات الأجنبية المماثلة مع الاخذ بالاعتبار مبدأ المعاملة بالمثل.
8. اصدار عقوبات إدارية ضمن الشروط المحددة في القانون³⁶، بالإضافة الى وضع معايير في مجال حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي وتحقيق الامن المعلوماتي.
9. العمل على وضع قواعد سلوكية ومواثيق أخلاقية تخضع لها معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي³⁷.

الخاتمة:

يتضح لنا من خلال ما تقدم عرضه في هذه الدراسة أن الجزائر تسير في مسار الرقمنة واعتماد الاقتصاد الرقمي لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، وقد توصلنا في الاخير إلى النتائج والتوصيات الآتية:

❖ النتائج

1. تتكفل وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية بإعداد عناصر السياسة الوطنية في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، وتشبيد مجتمع المعلومات.
2. تعمل وزارة الرقمنة والاحصائيات في القطاع الاقتصادي إلى تجسيد سياسة الدولة الجزائرية الساعية إلى تعزيز البنية التحتية الملائمة للاقتصاد الرقمي.
3. أقرت الدولة الجزائرية العديد من الإجراءات الداعمة للتوجه نحو الاقتصاد الرقمي ومن ذلك استحداث وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة.
4. تعمل مؤسسة بريد الجزائر على توفير البيئة الملائمة لإرساء الرقمنة الاقتصادية في الجزائر عبر خلق بنية تحتية مناسبة وتوفير خدمات مالية ذات جودة.
5. تعتبر مؤسسة اتصالات الجزائر الجهة المسؤولة عن توفير شبكة اتصالات ملائمة للاقتصاد الرقمي في سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية في الجزائر سواء بالنسبة لشبكات الهاتف أو للتغطية بشبكة الإنترنت.
6. تم إنشاء سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية من أجل تحرير سوق البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية وكذا فتح المنافسة وتشجيع مشاركة الاستثمار الخاص بغية تحسين جودة الخدمات المقدمة في هذا القطاع.

7. جاء استحداث الهيئة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الأمن المعلوماتي عبر الفضاء السيبراني والذي تتم عبره المعاملات المرتبطة بالاقتصاد الرقمي.

❖ التوصيات

1. يجب على المشرع الجزائري خلق الإطار القانوني المناسب والكفيل بإرساء وتحفيز التوجه نحو الاقتصاد الرقمي في الجزائر عبر فتح المجال أكثر للمنافسة في سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الإلكترونية ودمجها بالقطاع الاقتصادي.

2. يجب على المؤسسات وهيئات الدولة الجزائرية المختصة في القطاع الاقتصادي أن تتبنى التوجه نحو الاقتصاد الرقمي وذلك عبر اعتماد الرقمنة في إدارة شؤونها وعلاقاتها لما تمتلكه من كفاءة أداء وجودة في الخدمة.

3. يجب تعزيز الشراكة الداخلية بين قطاعات الدولة لا سيما بين تلك المختصة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقطاع الاقتصادي.

4. وجوب نشر ثقافة الرقمنة عبر المناهج الدراسية في المدارس والجامعات كذا والتعاملات اليومية بين أفراد المجتمع وتوضيح فوائد الرقمنة عبر عقد ندوات ومؤتمرات علمية وإشراك كافة فئات المجتمع المدني الفاعلة في هذا المجال.

5. العمل على تكوين وتأطير الكفاءات المؤهلة والمختصة في الرقمنة ومجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وذلك بفتح مراكز بحث مختصة في مجال الاقتصاد الرقمي وكذا تخصصات جديدة على مستوى الجامعات الجزائرية.

6. ضرورة العمل على تطوير البنية التحتية الأساسية للرقمنة والتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الإلكترونية والعمل على دعم صناعة البرمجيات على المستوى المحلي.

7. يجب على المشرع الجزائري استحداث سلطة ضبط تختص بتنظيم ومراقبة النشاطات الاقتصادية التي تتم بصفة رقمية عبر الفضاء السيبراني سواء تعلق الأمر بالقطاع العام أو الخاص.

الهوامش:

¹ وكالة الأنباء الجزائرية، الجزائر تولى أهمية كبيرة للرقمنة من أجل تنشيط الاقتصاد، تاريخ الادراج 2021/12/07، تاريخ التصفح 2023/08/25، على الرابط: <https://www.aps.dz/ar/economie/117674-2021-12-07-19-05-32>

² وكالة الأنباء الجزائرية، دعوة المقاولين الشباب للولوج الى البوابة الالكترونية "صفقتك" للاطلاع على صفقات قطاع البريد و المواصلات السلكية، تاريخ الادراج 2021/02/28، تاريخ التصفح 2023/08/24 على الرابط: <https://www.aps.dz/ar/economie/102604-2021-02-28-15-05-19>

- ³ المرسوم التنفيذي رقم 20-363 المؤرخ في 05 ديسمبر 2020 يتضمن تحديد صلاحيات وزير الرقمنة والإحصائيات، الجريدة الرسمية العدد 74 المؤرخة في 08 ديسمبر 2020.
- ⁴ المرسوم التنفيذي رقم 20-364 المؤرخ في 05 ديسمبر 2020 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الرقمنة والإحصائيات، الجريدة الرسمية العدد 74 المؤرخة في 08 ديسمبر 2020.
- ⁵ موقع وزارة الرقمنة والإحصائيات، تاريخ التصفح 2023/08/21، على الرابط: <https://mns.gov.dz/>
- ⁶ موقع وزارة الرقمنة والإحصائيات، تاريخ التصفح 2023/08/23، على الرابط: https://mns.gov.dz/?home_ar
- ⁷ وكالة الأنباء الجزائرية، إعداد مشروع القانون حول الرقمنة: تنصيب لجنة مختلطة متعددة القطاعات، تاريخ الإدراج 2023/07/17، تاريخ التصفح 2023/08/25، على الرابط: <https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/147033-2023-07-17-17-53-02>
- ⁸ المرسوم التنفيذي رقم 20-54 المؤرخ في 25 فبراير 2020، يحدد صلاحيات وزير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، الجريدة الرسمية العدد 12 المؤرخة في 26 فبراير 2020.
- ⁹ المرسوم التنفيذي رقم 20-55 المؤرخ في 25 فبراير 2020، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، الجريدة الرسمية العدد 12، المؤرخة في 26 فبراير 2020.
- ¹⁰ المرسوم التنفيذي رقم 20-306 المؤرخ في 15 أكتوبر 2020، يحدد صلاحيات الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، الجريدة الرسمية العدد 64، المؤرخة في 28 أكتوبر 2020.
- ¹¹ المرسوم التنفيذي رقم 20-307 المؤرخ في 15 أكتوبر 2020، يتضمن تنظيم مصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، الجريدة الرسمية العدد 64، المؤرخة في 28 أكتوبر 2020.
- ¹² وكالة الأنباء الجزائرية، "ياسين المهدي وليد يستلم مهامه على رأس وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة"، تاريخ الإدراج 2022/09/09، تاريخ التصفح 2023/08/23، على الرابط: <https://www.aps.dz/ar/economie/131281-2022-09-09-13-55-13>
- ¹³ ناريمان عبد الرحمان، التوجه نحو اقتصاد المعرفة وإنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، المجلد 06، العدد 02، أبريل 2023، ص 617.
- ¹⁴ وكالة الأنباء الجزائرية، مشروع قانون اقتصاد المعرفة سيعرض على الحكومة خلال الأسابيع المقبلة، تاريخ الإدراج 2022/03/07، تاريخ التصفح 2023/08/24، على الرابط: <https://www.aps.dz/ar/economie/122494-2022-03-07-14-56-48>
- ¹⁵ موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، تاريخ التصفح 2023/08/21، على الرابط: <https://www.mpt.gov.dz/ar/etablissement-et-entreprises/>
- ¹⁶ القانون رقم 18-04 المؤرخ في 10 مايو 2018 المتضمن القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية الجريدة الرسمية العدد 27 المؤرخة في 13 مايو 2018.

¹⁷ المرسوم التنفيذي رقم 02-43 المؤرخ في 14 يناير 2002 المتضمن إنشاء "بريد الجزائر" الجريدة الرسمية العدد 04 المؤرخة في 16 يناير 2002.

¹⁸ تقرير عن تطور المؤشرات البريدية في الجزائر 2022، وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، مديرية الإحصاء والدراسات والاستشراف، الجزائر، ص4، على الرابط:

<https://www.mpt.gov.dz/wp-content/uploads/2023/04/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%AF-%D8%B3%D9%86%D8%A9-2022.pdf>

¹⁹ تقرير عن تطور المؤشرات البريدية في الجزائر 2022، المرجع السابق، ص6.

²⁰ القانون رقم 03-2000 المؤرخ في 05 غشت 2000 المتضمن القواعد العامة المتعلقة بالبريد وبالاتصالات السلكية واللاسلكية الجريدة الرسمية العدد 48 المؤرخة في 06 غشت 2000.

²¹ موقع اتصالات الجزائر، تاريخ التصفح 2023/08/21، على الرابط:

<https://www.algerietelecom.dz/ar/page/%D9%86%D8%A8%D8%AF%D8%A9-%D8%B9%D9%86-%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-p2>

²² تقرير تطور مؤشرات خدمات الاتصالات لسنة 2022، مديرية الإحصاء والدراسات والاستشراف، وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، الجزائر، ص ص4-7، على الرابط:

<https://www.mpt.gov.dz/wp-content/uploads/2023/04/2022-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A5%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-.pdf>

²³ تقرير تطور مؤشرات خدمات الاتصالات لسنة 2022، المرجع السابق، ص ص7-9.

²⁴ الأمر رقم 75-89 المؤرخ في 30 ديسمبر 1975 المتضمن قانون البريد والمواصلات، الجريدة الرسمية العدد 29 المؤرخة في 09 أفريل 1976.

²⁵ عبد الحق قنون، مريم قنون، الواقع الاقتصادي لقطاع الاتصالات في الجزائر، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، جامعة تمنراست، المجلد الأول، العدد الأول، 2020، ص103.

²⁶ القانون رقم 03-2000 المتضمن القواعد العامة المتعلقة بالبريد وبالاتصالات السلكية واللاسلكية.

²⁷ القانون رقم 18-04 المتضمن القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية.

²⁸ موقع سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية، تاريخ التصفح 2023/08/24، على الرابط:

<https://www.arpce.dz/ar/about>

²⁹ القانون رقم 15-04 المؤرخ في 01 فبراير 2015 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، الجريدة الرسمية العدد 06، المؤرخة في 10 فبراير 2015.

³⁰ القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 يونيو 2018 يتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية العدد 34 المؤرخة في 10 يونيو 2018.

³¹ وكالة الأنباء الجزائرية، دخول قانون حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي حيز التنفيذ ابتداء من يوم غدا الخميس، تاريخ الادراج 2023/08/09، تاريخ التصفح 2023/08/24، على الرابط:

<https://www.aps.dz/ar/algerie/147768-2023-08-09-15-17-36>

³² المرسوم الرئاسي رقم 22-187 المؤرخ في 18 مايو 2022 المتضمن تعيين رئيس وأعضاء السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية العدد 35 المؤرخة في 24 مايو 2022.

³³ المرسوم الرئاسي رقم 23-73 المؤرخ في 14 فبراير 2023 يحدد مهام الأمانة التنفيذية السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي وكيفية تنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية العدد 10 المؤرخة في 15 فبراير 2023.

³⁴ القانون رقم 18-07، يتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

³⁵ المادة 28 من القانون رقم 18-07، يتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

³⁶ المادة 46 من القانون رقم 18-07، يتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

³⁷ موقع السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، تاريخ التصفح 2023/08/29، على الرابط:

<https://anpdp.dz/%d9%85%d9%87%d8%a7%d9%85-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%84%d8%b7%d8%a9/>